

بذل اقصى الجهود لغرض التوسع في الرقعة الزراعية المروية ، بالعمل على استخدام وسائل ري حديثة متطورة ذات فعالية في توصيل المياه الى منطقة الجنور حيث يكمن الاحتياج الملح اليها .

لقد لعب تخلف الانتاج الزراعي دوراً نافذ التأثير والتحويل في البنية الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية حيث ، كان القطاع الزراعي يشكل المصدر الرئيسي لدخل معظم السكان ، وكان اكثر القطاعات استيعاباً للأيدي العاملة .

أما اليوم ، فقد تحول الكثير من المزارعين والعاملين في المهن المكتملة للزراعة الى عمال في الاقتصاد الاسرائيلي ، وأصبحت أجورهم تشكل العمود الفقري لاقتصاد الضفة الغربية .

تجسد هذه الظاهرة أخطر الظواهر الاقتصادية في الضفة الغربية ، كون اقتصاد الضفة الغربية قد حدث فيه تغيير جذري ، بتحويله من اقتصاد منتج الى اقتصاد مستهلك يعتمد على ما تنتجه الصناعة والزراعة الاسرائيلية ، الامر الذي يجد اصوله في مخططات العدو الصهيوني ، باغتصاب الأرض الفلسطينية بعد اضعاف صلة الانسان الفلسطيني بجنور ارضه ووطنه الاصيل .

لذا ، باتت قضية دعم القطاع الزراعي في الضفة الغربية وسائر اراضي الوطن المحتل ، ضرورة وطنية اجرائية ، للتصدي لمخططات الاحتلال الصهيوني وتقويت الفرصة عليه في تحقيق اهدافه المحلية والاستراتيجية .

في هذا الشأن ، قد ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية للضفة الغربية لسنة ١٩٧٧ ، ما يلي :
١- الزراعة في الضفة الغربية :
تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الهامة في الضفة الغربية ، حيث تساهم في توفير الغذاء والمنتجات الزراعية ، كما توفر فرص عمل للعاملين في القطاع .
٢- المزارعون في الضفة الغربية :
يتميز المزارعون في الضفة الغربية بضعف اوضاعهم الاقتصادية ، حيث يعتمدون على اجورهم في القطاع الاسرائيلي ، مما يجعلهم عرضة للتقلبات الاقتصادية في اسرائيل .
٣- دعم القطاع الزراعي :
تحتاج الضفة الغربية الى دعم اقتصادي كبير للقطاع الزراعي ، من اجل تعزيز الانتاج الزراعي ، وتوفير فرص عمل للمزارعين ، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية .